عودة، عبد القادر. *التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩۸٥، مجلدان، ١٥٧٦ ص.

ʻAwda, ʻAbd al-Qadir. *Al-Tashri‘ al-Jinaʼi al-Islami: Muqaranan bil-Qanun al-Wad‘i*. Beirut: Dar ’Ihia’ al-Turath al-‘Arabi, 1985, 2 vols., 1576pp.

**ملخص**

**التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**

صدر كتاب «التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي» للدكتور عبد القادر عودة عن دار إحياء التراث العربي ببيروت. و هو يتألف من مجلدين: الأول ۸١۸ صفحة، و الثاني ٧٥۸ صفحة.

يختص الكتاب بدراسة التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية و خاصة القانون المصري من خلال استعراض المبادئ و النظريات العامة في الشريعة و القانون، و بيان وجوه الوفاق و الخلاف بينهما. يركز المجلد الأول على مباحث القسم الجنائي العام، بينما يتناول المجلد الثاني القسم الجنائي الخاص. و العمل غير معني بتتبع تطور القوانين الوضعية عبر العصور، وإنما يقارن بين القانون في العصر الحالي و بين الشريعة، كما أنه لم يعتمد في المقارنة على مذهب محدد من مذاهب الفقه الإسلامي بل اعتمد على المذاهب السنية الأربعة المشهورة.

و يتمثل هدف الكاتب أساسا في تصحيح المفهوم الشائع بأن القسم الجنائي من الشريعة لايتفق مع العصر الحاضر و لا يصلح للتطبيق اليوم، و في بيان أن الشريعة تتفوق على القوانين الوضعية في المسائل الجنائية عامة.

و بالنسبة لتنظيم الكتاب، فقد حرص المؤلف على تنظيمه و تبويبه على غرار كتب القانون لا على غرار أسلوب الفقهاء الذين يمزجون بين القسمين العام و الخاص، و قام بفصل هذين القسمين و تناول أحكام كل منهما على حدة.

ينقسم المجلد الأول بعد المقدمة إلى كتابين الأول عن الجريمة و الثاني عن العقوبة. يتكون الكتاب الأول من قسمين يختص الأول بالجريمة بشكل عام (ماهيتها، و أنواعها) و الثاني بأركان الجريمة (الشرعي، و المادي، و الأخلاقي). أما الكتاب الثاني الخاص بالعقوبة فيتفرع إلى ستة أبواب (مبادىء عامة، أقسام العقوبات، تعدد العقوبات، استيفاء العقوبات، العود، سقوط العقوبات).

المجلد الثاني مقسم إلى بابين: في الجنايات، و جرائم الحدود. يتفرع الأول بدوره إلى ثلاثة فصول هي: في القتل، و الجناية على ما دون النفس، و الجناية على ماهو نفس من وجه دون وجه (إجهاض الجنين)؛ و الثاني إلى ستة فصول هي: الزنا، و القذف، و الشرب، و السرقة، و الحرابة، و البغي، و الردة. و يختتم المجلد الأول من العمل بقائمة للمراجع، و لكن معظمها يفتقر إلى بعض المعلومات التي قد يحتاجها القارىء للوصول إليها.

العمل، بشكل عام، منسق بأسلوب حسن على الرغم من أنه مؤلف يرجع إلى النصف الأول من القرن الماضي. و أسلوب الكتاب سلس قلما يجد القارىء غير المتخصص صعوبة في فهمه نظرا لحرص المؤلف على تجنب لغة فقهاء الشريعة التي قد يستغلق على القارىء فهمها، و تفضيله لاستخدام لغة سهلة يفهمها رجال القانون مع الاحتفاظ بالمصطلاحات الشرعية، أو ذكرها مع ذكر ما يقابلها في اللغة القانونية.

إن هذا العمل يتميز بكونه مؤلفا لمتخصص متمرس في المجال شغل منصب قاض و فقيه دستوري. و هو بلا شك مرجع قيم للمهتمين بمقارنة التشريع الجنائي الإسلامي بالقوانين الوضعية، و خاصة القانون المصري.

داليا صبري